استنكار من الأهالي لممارسات الشركة وأحدهم يستأجر «تاكسي» للوصول إلى سيارته!

«صفة» للمواقف المأجورة تتمدد في حلب إلى مناطق سكنية جديدة وشوارع فرعية!

حلب- خالد زنكلو

وسعت الشركة المنظمة للمواقف المأجورة «صفة» دائرة نشاطاتها في مدينة حلب، بضم مناطق جديدة لخدماتها، منها شوارع سكنية وليست تجارية، وأخرى فرعية، ضيقت خيارات ركن سيارات الأهالي في مناطق سكنهم، الأمر الذي أثار حفيظتهم واستنكارهم في شكاويهم لـ«الوطن».

ولم يصدر أي توضيح حول الأمر من المكتب التنفيذي لمجلس مدينة حلب، بصفته الجهة المعنية التي أبرمت العقد مع «صفة» كوحدة إدارية مستقلة، والذي من صلاحياته مراقبة الممارسات التطبيقية للشركة على الأرض.

وتساءلت المصادر صاحبة الشكاوى حول أحقية الشركة المنظمة للمواقف المأجورة في الاستحواذ على مناطق وشوارع محددة جديدة، وفق بنود العقد الموقع مع مجلس المدينة، والذي لم يعرض للتداول إلى حد الآن أمام الرأي العام، وحتى مجلس محافظة حلب، الذي طالب مراراً بالاطلاع عليه، دون جدوى!.

وكشفت المصادر أن «صفة» أضافت إلى قائمة خدماتها شوارع في أحياء السليمانية والعروبة والعزيزية وصولاً إلى ساحة سعد الله الجابري بمركز المدينة، لافتة إلى أن ساحة العزيزية التي تعد مقصداً سياحياً ذا خصوصية اجتماعية يقصده معظم سكان المدينة، باتت في عهدة الشركة، إضافة إلى شوارع جديدة ذات طابع سكني تتفرع عن الساحة في الحي الذي كان ذات يوم معلماً اقتصادياً قبل أن يفقد بريقه لدى الفعاليات الاقتصادية خلال سنوات الحرب.

ومن الشوارع الجديدة التي «استولت» عليها «صفة»، شارع المارتيني المؤدي إلى مشفى المارتيني، وهو ذو صفة سكنية لا تجارية، بخلاف الغاية التي وجدت من أجلها الشركة المنظمة للمواقف المأجورة، والتي يقع على عاتقها تنظيم وقوف السيارات في المناطق التجارية المزدحمة.

وطالبت المصادر الأهلية بأن يقتصر وجود وتمدد «صفة» على الأماكن الحيوية والمكتظة، وليس الشوارع الفرعية السكنية بامتياز، كما هو الحال في حي الجميلية المحاذي لوسط المدينة التجاري، والذي لم تترك فيه شركة المواقف المأجورة أي شارع فرعي من دون استثماره، بحيث غدا الإفلات من قبضة الشركة مستحيلاً في مساحة الحي المترامي الأطراف كاملاً، بعد تخصيص جميع الشوارع من جهة اليمين كمواقف للشركة، مع منع وقوف السيارات على يمين الشوارع تلك من قبل مديرية هندسة المرور والنقل الداخلي في مجلس المدينة.

وشرح أحد سكان الجميلية لـ«الوطن» معاناته في ركن سيارته في الحي الذي يقيم فيه، بالقول: «أركن سيارتي عند عودتي من العمل للمبيت مساء في منطقة بمحيط الحي بعيدة نسبياً عن موقع سكني، وأخرج في وقت متأخر من الليل لجلبها إلى الشارع الذي أقيم فيه في حال توافر حيز شاغر لركنها، ثم أستيقظ صباحاً لإقصائها إلى مكان آخر خارج الحي بعيداً عن مواقف الحي المأجورة، على اعتبار أن عملي لا يتطلب الالتزام به باكراً، كي لا يتم «طليجتها» من موظفي الشركة ودفع غرامة باهظة» مضيفاً: وأحياناً أضطر إلى ركوب تاكسي أجرة للوصول إلى سيارتي إذا كنت مستعجلاً!.

لم يصدر أي توضيح من المكتب التنفيذي لمجلس المدينة

وأشار أحد سكان المنطقة المحيطة بفندق اليوملان لـ«الوطن» إلى أنه لم يعد بإمكان سكان المنطقة ركن سياراتهم فيها، على الرغم من أنها منطقة سكنية، بعد أن «احتلت» شركة المواقف المأجورة الشوارع المحيطة بالحديقة المثلثة بجانب الفندق، وتركت بذلك الخيار لأصحاب السيارات بالوقوف فوق الأرصفة فقط أو ممارسة رياضة المشي للوصول إلى سياراتهم المركونة في ركن قصي عن رقعة سكنهم.

واشتكى بعض أهالي الفرقان لـ«الوطن» من تخطيط وترقيم الكثير من شوارع الحي الفرعية من قبل «صفة» كمواقف مأجورة، بعدما اقتصر استحواذها سابقاً على الشوارع الرئيسية والشوارع الفرعية المتفرعة عنها، كما هو حال شارع الإكسبرس.

مدير الزراعة لـ«الوطن»: إقبال على زراعة القمح في اللاذقية

اللاذقية- عبير محمود

أكد مدير الزراعة في اللاذقية باسم دوبا أن الدعم الحكومي المقدم للقمح أدى لزيادة مساحته المزروعة على حساب باقي المحاصيل الشتوية الأخرى المزروعة، مشيراً إلى أن موسم القمح لهذا العام يعتبر جيداً ومبشراً بالخير، والحالة العامة لمحصول القمح جيّدة نتيجة توزع الأمطار خلال العام التي توافقت مع الفترات الحرجة لنمو النبات.

وفي تصريح لـ«الوطن» أنه قد بلغت خطة زراعة القمح لهذا الموسم ٥٢٧٦ هكتاراً لكن نتيجة التسهيلات الحكومية والدعم الحكومي وفتح خطة زراعة القمح تمت زراعة نحو ٧٦٩٧ هكتاراً بنسبة تنفيذ تقدر بنحو ١٤٥ بالمئة، وتتوزع ضمن مناطق المحافظة الأربع، وتبلغ مساحة الحفة أعلى مساحة بـ٢٧٧٨ هكتاراً، تليها اللاذقية ١٧٨٦ هكتاراً ثم القرداحة ١٦٦٣ هكتاراً وجبلة رابعاً ١٤٦٩ هكتاراً.

وبيّن دوبا أن مديرية زراعة اللاذقية تقدّم للمزارعين العديد من الخدمات، ويستطيع مزارع القمح الحاصل على تنظيم زراعي عن طريق الوحدات الإرشادية والجمعيات الفلاحية الحصول على المازوت بالسعر المدعوم كذلك الأسمدة عن طريق المصارف الزراعية.

ونوّه بمتابعة الوحدات الإرشادية والفنيين في مديرية الزراعة، واقع زراعة محصول القمح من خلال القيام بالجولات الميدانية ومتابعة الحالة الفنية للمحصول، مع تقديم النصائح والإرشادات وفق الدليل الإرشادي المعتمد من وزارة الزراعة والإصلاح الزراعي، ويتم إرشاد المزارعين حول الممارسات الزراعية الأفضل التي تحقق محصولاً جيداً وغلة أفضل.

وذكر أن معظم الحقول حالياً ضمن طور النضج اللبني إلا أن هناك بعض الحقول وصلت للنضج الشمعي في حين بعض الحقول التي تعرضت للغدق خلال العام تأخر نموها، مؤكداً أن محصول القمح جيد بشكل عام.

ولفت إلى أنه تم رصد بعض الآفات ولكن بحدها الأدنى، وذلك من خلال متابعة كوادر الوحدات الإرشادية والفنيين في دائرة الوقاية، مشيراً إلى أن بعض هذه الآفات يكافح بشكل مجاني من المديرية والبعض الآخر إما بشكل نصف مجاني وإما عن طريق تقديم الإرشادات حول أنواع المبيدات والتراكيز المناسبة.

وأضاف: قامت دائرة الوقاية في مديرية زراعة اللاذقية بمكافحة حشرة السوسة ضمن ٣٠٠ دونم حيث قدّمت المديرية الآليات والمحروقات والمبيدات وهذه المكافحة مدعومة بشكل كامل، مشيراً إلى أنه تمت مكافحة أيضاً الصدأ الأصفر ضمن ٨٠ دونماً قدّمت فيها المديرية الآليات والمحروقات.

وأضاف: قام المزارعون بتأمين المبيد وبالنسبة لباقي الآفات «المن- لاحسة أوراق الزرع- دودة الزرع» فتتم مكافحتها بشكل خاص على حساب المزارعين حيث تمت المكافحة ضمن ١٠٠ دونم.

وأكد مدير الزراعة أهمية محصول القمح الذي يعتبر من أهم المحاصيل الإستراتيجية في سورية، وأهم المواد الغذائية الأساسية التي تدخل في غذاء كل مواطن، فالقمح هو الخبز والخبز هو الغذاء الأساسي، كما يدخل القمح في صناعة الحلويات والمخبوزات والمعجنات إلى جانب كبير من المواد والمنتجات الغذائية الأخرى، ويعد مصدر عيش للعديد من المزارعين في بلدنا.

قطاع النظافة يعاني ما يهدد بكوارث صحية لضعف الإمكانات وقلة الآليات

صيوح: ظروف الاحتلالات المفروضة على الحسكة تفرض على المنظمات الدولية الالتزام بتلبية الاحتياجات الإنسانية الطارئة

الحسكة - دحام السلطان

أكد محافظ الحسكة لؤي محمد صيّوح، أن الظروف الخدمية والإنسانية الكارثية التي يعيشها المواطنون اليوم في محافظة الحسكة، في ظل ظروف التضييق والحصار بوجود الاحتلالين الأميركي والتركي، تفرض على المنظمات الدولية الوفاء بالتزاماتها بتلبية الاحتياجات الإنسانية الطارئة والمطلوبة في الشأنين الخدمي والإغاثي بمختلف جوانبهما لأهالي المحافظة.

وخلال لقائه مديري مكاتب المنظمات الدولية العاملة في الشأن الإغاثي الإنساني بالمحافظة، أشار صيّوح إلى حجم المعاناة الكبيرة المرتبطة بقطاع النظافة والبلديات، في ظل ضعف الإمكانات في مجلس مدينة الحسكة وقلة الآليات اللازمة لتجميع القمامة ونقلها إلى مكباتها الرئيسة، تجنباً لانتشار الأمراض والأوبئة مع حلول فصل الصيف، الأمر الذي يهدد بكوارث صحية المطلوب التعامل معها المنظمات الدولية تقديم الدعم اللوجستي لعمل مجلس المدينة عبر تنفيذ مشروعات وقطاعات مدينة الحسكة.

ودعا صيّوح إلى ضرورة زيادة الدعم والتدخّل الإيجابي من جانب عمل المنظمات الدولية، لدعم قطاع مياه الشرب في ظل الواقع المأساوي الذي يعانيه الأهالي بمدينة الحسكة في تأمين مياه الشرب، وسط استمرار المحتل التركي بمنع تشغيل محطة علوك التي كانت تزود أبناء المدينة وضواحيها وريفها الغربي بكمية كانت تصل إلى نحو ٧٠ ألف متر مكعب من مياه الشرب يومياً، في حين أن ما يتم استجراره من المياه وتوزيعه على الأهالي عبر الصهاريج الثابتة ومحطات التحلية المتوضّعة في أحياء وسط المدينة لا تتجاوز كميته ألفي متر مكعب.

وشدد على أهمية دعم الجهود الحكومية الإسعافية في تأمين مياه الشرب وزيادة الطلب على المياه مع قدوم فصل الصيف عبر تأمين مادة المازوت اللازمة لاستمرار تشغيل محطات التحلية الموجودة في قطاعات وأحياء وسط مدينة الحسكة، وتعبئة الخزانات الثابتة المنتشرة في الأحياء بشكل دائم ومستمر، داعياً إلى ضرورة تجاوز البيروقراطية والروتين في عمل مكاتب المنظمات الدولية في المحافظة، والتي تحول في كثير من الأحيان دون الاستجابة الطارئة للاحتياجات الملحة للأهالي، مؤكداً العمل على استمرار تقديم الدعم وكل التسهيلات المطلوبة لعمل المنظمات الدولية في المحافظة.

من جانبهم أكد مديرو ومندوبو مكاتب المنظمات الدولية على تكثيف الجهود خلال الفترة القادمة لتلبية احتياجات أهالي المحافظة، ولاسيما الاحتياجات الخدمية المرتبطة بقطاعات النظافة والمياه والصحة، وعلى مواصلة التعاون الكامل وتقديم الدعم للمشروعات التي تنفذها مكاتب المنظمات في المحافظة، مؤكدين التنسيق الكامل مع الجهات الحكومية المعنية بالقطاعين الخدمي والإغاثي الإنساني بالمحافظة عبر مشروعاتها في المحافظة.

٢٥ بالمئة من عمليات التجميل الغاية منها تدريب المقيمين

٤٠٠ عملية جراحية تجميلية في «المجتهد» سنوياً

محمود الصالح

كشف المدير العام للهيئة العامة لمشفى دمشق أحمد عباس عن إجراء أكثر من ٤٠٠ عمل جراحي في شعبة الجراحة التجميلية والترميمية والحروق سنوياً.

وفي تصريح لـ«الوطن» بيّن عباس أن شعبة الحروق هي شعبة مركزية لتخديم المرضى وخاصة المحافظات الشرقية، حيث إن ٦٠ بالمئة من المرضى من المحافظات الشرقية و٤٠ بالمئة من باقي المحافظات منها ٢٠ إلى ٢٥ بالمئة من دمشق وريفها.

وأضاف عباس: إن شعبة الجراحة التجميلية والترميمية والحروق تتميز باستخدام أحدث التقنيات العالمية منها بإشراف هيئة الطاقة الذرية في سورية أعطى نتائج إيجابية ملموسة، حيث أجري في قسم الترميم تشكل نحو ٧٠ إلى ٨٠ بالمئة من قوائم العمليات منها ٢٠ إلى ٢٥ بالمئة عمليات تجميل الغاية منها تدريب المقيمين الذي يبلغ عددهم كل عام من ٣٥ إلى ٤٠ طبيباً من مختلف المحافظات السورية يتم تدريبهم في الشعبة، أما العمليات الإسعافية فتجرى ضمن الشعبة عالمياً رغم قلة إمكانيات قطاع الصحة في سورية، وهذا الإنجاز يسجل للكوادر الطبية والصحية العاملة في هذه الظروف الصعبة.

وذكر عباس أن هناك فريقاً فنياً مؤهلاً من المعالجين الفيزيائيين لمتابعة مرضى الحروق يومياً وبشكل مجاني، وفي عمليات الحروق.

وعن آلية العمل في شعبة الجراحة التجميلية والترميمية والحروق ذكر عباس أن هناك ٣ أيام لإجراء العمليات الجراحية الخارجية في قسم الترميم تشكل نحو ٧٠ إلى ٨٠ بالمئة من قوائم العمليات منها ٢٠ إلى ٢٥ بالمئة عمليات تجميل الغاية منها تدريب المقيمين الذي يبلغ عددهم كل عام من ٣٥ إلى ٤٠ طبيباً من مختلف المحافظات السورية يتم تدريبهم في الشعبة، أما العمليات الإسعافية فتجرى ضمن الشعبة مع التداخل بالاشتراك مع جراحات ثانية باختصاصات مختلفة «عصبية، عامة، عظمية»، وتجرى العمليات الباردة في ٣ أيام في الأسبوع «أحد، اثنين، ثلاثاء»، أما عمليات الشعبة تجرى يومي الإثنين والأربعاء بالتنسيق مع قسم التخدير.

وحول آلية قبول المرضى في المستشفى، ذكر أنها توجد آليتان، الأولى عن طريق الإسعاف «الحروق الحادة حصراً، الحروق التي مضى عليها أكثر من ٢٤ ساعة» يتم قبولها في الشعبة وجميع خدماتها بالمجان، والثانية عن طريق العيادة في قسم العيادات الخارجية أيام الدوام الرسمي بعد فتح إضبارة وإجراء كل الاستشارات والاستقصاءات الطبية اللازمة قبل يوم من موعد العمل الجراحي.

وأشار إلى أن قبول مرضى التجميل والترميم يتم حصراً عن طريق العيادة بطلب تحويل من الطبيب المختص، وجميعها بأجور رمزية باستثناء ذوي الشهداء وجرحى الجيش العربي السوري والقوى الرديفة وحالات الفقر الشديدة تقبل بالمجان.

ولفت إلى أنه يبلغ عدد العمليات في الشهر وسطياً ٣٢ إلى ٣٥ عملاً جراحياً ليصل بالعام إلى ٤٠٠ عملية جراحية جزء منها نوعي ونادر وتجرى بشكل يومي ومتكرر، وقوائم العمليات ممتلئة لا يمكن تأجيلها، ولا يمكن نقل أي مريض إلا في حالة تعقيم الغرف ولا يمكن تحويل أي مريض خارجي أو الاعتذار من قبوله حتى لو كان يعالج في مراكز أخرى ضمن سورية.

وأشار عباس إلى أن شعبة الجراحة التجميلية والترميمية والحروق تعتبر مركزاً معتمداً للتدريب في هيئة البورد السوري وهيئة البورد العربي، وبمقارنة خدماتها مع المراكز العالمية تظهر الإحصائيات السنوية أنها مقاربة للمراكز العالمية رغم الشح والندرة بسبب الظروف التي يعاني منها القطاع الصحي عموماً.

وبيّن أن شعبة الجراحة التجميلية والترميمية والحروق تحوي ١٦ سريراً وقاعتي مرضى تجميل و٤ قاعات مرضى حروق وغرفة عناية مشددة وقاعة عمليات حروق ضمن الشعبة وعيادة خارجية يومية وعيادة ضماد خارجي يومية لاستقبال الحالات اليومية من مرضى الشعبة المخرجين والخارجيين، ويصل عدد المرضى وسطياً من ٢٥٠- ٣٠٠ مريض من المحافظات السورية كافة.